

إيران تحشد وكلاءها للتصدي لـ «مؤامرة» في العراق

استقالة عادل عبدالمهدي مناورة شيعية لامتنصاص غضب الشارع



أسباب الحريق أعمق كثيرا من مجرد مؤامرة

الأمن ومحتجين مناهضين للحكومة في بغداد الليلة قبل الماضية.

واعتبر مراقبون أن عبدالمهدي لم تعد لديه فرصة التراجع عن السلوك المعمي الذي يبديه إزاء التظاهرات، لكنه في النهاية يحقق رغبة الكتل السياسية الموالية لإيران، ما يمنحه فرصة البقاء في منصبه، ولو بشكل مؤقت. وتمسكت الحكومة العراقية حتى يوم الاثنين، بقرار تعطيل شبكة الإنترنت في عموم البلاد، ما كبد رجال أعمال ومستثمرين وشركات خاصة وعمامة خسائر مالية كبيرة.

وقال مختصون في مجال الاقتصاد، إن العراق يتكبد نحو مليون دولار كل يوم بسبب توقف خدمة الإنترنت.

وأجمع مراقبون عراقيون على أن استقالة عبدالمهدي لم تعد هدفا بالنسبة للمحتجين ولن تهدئ الشارع الغاضب كما أنها ستؤدي إلى فراغ سياسي، سيكون سده من خلال اتفاق أميركي - إيراني صعبا في هذه المرحلة الشائكة عالميا.



فالح الفياض

فضائل الحشد الشعبي
جائزة لمنع محاولة إسقاط النظام

وأشار مراقب سياسي عراقي إلى أن الأحزاب الموالية لإيران، التي تتخوف من نتائج هذه الانتفاضة، تسعى لإظهار دعم عبدالمهدي وإبعاده عن الشعور بالضعف في مواجهة أي رد فعل عالمي بسبب الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمنية.

ولم يستبعد المراقب في تصريح لـ «العرب» أن يلجأ عبدالمهدي إلى التلويح بالاستقالة في لعبة مكشوفة يرغب من خلالها أن يكون الرجل القوي الذي دافع عن الهيمنة الإيرانية في مواجهة مطالب المحتجين المنددة بتلك الهيمنة. كما أنه يحاول أن يظهر حزما في الدفاع عن النظام السياسي الذي أقامته الولايات المتحدة تقريبا منها لبيدو كما لو أنه يدافع عن مصالحها.

وقال المسؤول إن «عبدالمهدي تحدث بوضوح عن إمكانية استقالته، لكنه طلب مهلة وصلحيات»، مضيفا أن «عبدالمهدي يحاول الاستفادة من الظروف الضاغطة التي خلقتها حركة الاحتجاج، للحصول على صلاحيات أكبر من الكتل السياسية».

وتابع أن «رئيس الوزراء يهيم الآن أن يثبت قدرته على إدارة الأزمة، والخروج منها، ثم تسليم السلطة، حتى قبل انتهاء ولايته في 2022».

ويدرك رئيس الوزراء العراقي، أن الأحزاب السياسية لن تتردد في التضحية به، إذا كان هذا كافيا لإقناع المظاهرين، سعيا لحماية مصالحها، قبل كل شيء. لكن عبدالمهدي، يدفع ضريبة كبيرة جدا، وهو يحاول إحقاق حركة احتجاج اندلعت ضد الفساد وسوء الإدارة وشيوع البطالة، لتتطور لاحقا نحو المطالبة بإطاحة النظام السياسي كله.

وعبدالمهدي، ليس هو رئيس الوزراء العراقي الأول الذي يتعامل مع احتجاجات واسعة بالعنف، حيث أقرت القوات العراقية للمرة الأولى الاثنين بـ «استخدام مفرط» للقوة، إذ سبق للملكي أن قمع حركة مشابهة في 2011، كذلك فعل العبادي في 2018، لكنهما لم يتورطا في هذا المستوى من القتل، وهذا العدد من الضحايا.

وظهر عبدالمهدي الأحد، متوسطا ووزراء، وهو يدعو المظاهرين إلى الانسحاب من الشوارع، بعد زوال مبررات احتجاجهم على حد زعمه، إذ تعهد بأنه سلبني مطالبهم، وتحدث عن تحسن الكهرباء في عهده، وتطور الاقتصاد، ملححا إلى جهود المحتجين لهذه الجهود.

لكن مظاهرين في بغداد، سخروا مساء من حديث عبدالمهدي، وقالوا إنه مستسلم لرغبة إيرانية علنية في الحفاظ على النظام السياسي العراقي، مؤكداً أن مطالبهم لا تتعلق بالجوع والعمل، كما تصور الحكومة، وإنما بضرورة تغيير النظام نفسه، حيث لم يعد قابلا للإصلاح. وقالت مصادر طبية وأخرى من الشرطة العراقية إن ما لا يقل عن 15 شخصا قتلوا في اشتباكات بين قوات

نظام الأحزاب الدينية في العراق وجليفته إيران، لا يجدان من مخرج للاحتجاجات المتصاعدة التي باتت تشكل تحديا كبيرا للنظام ذاته، سوى تجاهل جميع الحقائق التي أدت إلى موجة الاحتجاج تلك، وإنكار الحقوق التي يطالب بها المحتجون ونزع الشرعية عن تحركاتهم ونسبة كل ما يجري إلى مجرد مؤامرة خارجية.

ورأى المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي الاثنين أن هناك «مضمرى سوء بريدون تخريب أي انفراج بيننا وبين دول الجوار»، مضيفا في مؤتمر صحفي نقله التلفزيون الرسمي أن إيران «تتأثر وتتسرع بالقلق من أي توتر أو اضطرابات في دول الجوار».

من جانبه، أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض الاثنين أن فصائله جاهزة للتدخل لمنع أي «انقلاب أو تمرد» في العراق، في حال طلبت الحكومة ذلك.

وقال الفياض خلال مؤتمر صحفي في بغداد إن «هنالك من أراد التامر على استقرار العراق ووحده»، مؤكداً أن الحشد الشعبي، الذي يعمل في إطار رسمي، يريد «إسقاط الفساد وليس إسقاط النظام».

أكد «تعرف من يقف وراء التظاهرات، ومخطط إسقاط النظام فمثل»، مشدداً على أنه «سيكون هناك قصاص لمن أراد السوء بالعراق». لكن مراقبين عراقيين يقولون إن اتهام جهات أجنبية بتحريك مؤامرة لا يخفي أن الأطراف المرتبطة بإيران متخوفة من تطورات قد تقود فعلا إلى إسقاط منظومة 2003، وهذا ما يفسر الرغبة في التضحية بعادل عبدالمهدي.

وتعهد رئيس الوزراء العراقي لأطراف سياسية مؤثرة، بتقديم استقالته من منصبه، في حال حصل على فرصة لإدارة أزمة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، منذ الأسبوع الماضي.

وأبلغ مسؤول رفيع في مكتب رئيس البرلمان العراقي «العرب» بأن عبدالمهدي رد على مقترح ينص على تخليه عن السلطة، عرض خلال اجتماعات سياسية على هامش أزمة الاحتجاجات، قائلا «أدرس هذا فعلا».

بغداد - بات وصف المظاهرات الواسعة التي شهدتها العراق ضد الفساد والبطالة بالمؤامرة توجهها رسميا لدى إيران والأحزاب الشيعية الموالية لها في العراق بعد ما كان في البداية مجرد نصريجات معزولة. ولم تعد محاولات الإحتواء التي سعت إليها حكومة عادل عبدالمهدي، والكتل البرلمانية المختلفة، في ترويض الانتفاضة الشعبية، ما دفع إلى الحديث عن مؤامرة خارجية لإسقاط النظام الذي تسيطر عليه الأحزاب الشيعية واتهام إسرائيل والولايات المتحدة بالوقوف وراءها في معنى للتشكيك بشروعيتها وتبرير العنف الذي مارسته القوات الحكومية والمليشيات ضد المحتجين.

بالتوازي، لا تستبعد أوساط سياسية عراقية مطلعة أن تلجأ الأطراف السياسية إلى التضحية برئيس الوزراء عادل عبدالمهدي مقابل امتصاص الغضب الشعبي، وأن عبدالمهدي نفسه موافق على خروج مشرف له وللأطراف المختلفة.

واعتبر المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أن «الأعداء» يحاولون تقويض بين طهران وبغداد، وذلك في تغريدة الاثنين بعد الاضطرابات الدامية في العراق.

ونقل حساب خامنئي الرسمي على تويتر قوله إن «إيران والعراق شعبان ترتبط (...) قلوبهما وأرواحهما (...)» وسوف يزداد هذا الارتباط قوة «يوما بعد يوم»، مضيفا أن «الأعداء يسعون للفرقة بينهما، لكنهم عجزوا ولن يكون لمؤامرتهم أثر».

وقال مستشار السياسة الخارجية في البرلمان الإيراني حسين أمير عبدالمهيان «الأيادي الأجنبية الخبيثة... تحاول اليوم وبأسلوب آخر» زرع «عدم الاستقرار في العراق».

انشغال قطري مبكر بمعضلة الجمهور في المونديال القادم

الكويت - باتت قطر تنظر بجذبة لمعضلة عزوف الجمهور التي يتوقع أن تواجه نهائيات كأس العالم 2022 المقرر أن تحتضنها الملاعب القطرية، وذلك بعد أن مثل مونديال ألعاب القوى الذي اختتمت فعالياته الأحد في الدوحة اختيارا عمليا أظهر محدودية القدرات القطرية على احتضان وتنظيم مثل تلك المناسبات الرياضية العالمية الكبرى وتوفير الزخم الجماهيري الضروري لإنجاحها.

وتجاوزت قطر مجرد التفكير في المشكلة إلى محاولة البحث المبكر عن حلول عملية لها، وهو ما كشف عنه الرئيس التنفيذي لكأس العالم 2022 ناصر الخاطر، بإعلانه أن الأشخاص الذين لديهم تذاكر حضور أي مباراة من المونديال القطري بإمكانهم دخول الأراضي القطرية من دون تأشيرة.

وتوقع الخاطر في تصريحات على هامش منتدى للفنون والإعلام انظم بالكويت حضور أكثر من مليون مشجع خلال مباريات المونديال مشددا على قدرة بلاده على استقطابهم نظرا لامتلاكها كافة المتطلبات من فنادق ومواصلات وأمن.

وقياسا على تجربة مونديال ألعاب القوى الذي وصفه كثيرون بالباهت نظرا لكثرة العثرات التنظيمية فيه والتي عمق من وقعها عاملا ارتفاع درجات الحرارة ونسبة الرطوبة في الهواء وغياب الجمهور، فإن رقم مليون مشجع يبدو للمختصين في المجال الرياضي مبالغيا فيه.

ناصر الخاطر
الفرد يهاجم منحا
تنظيم كأس العالم
فقط لأننا عرب

ويُنظر إلى أسلوب قطر في محاولة جلب الجماهير للمونديال القادم عبر «إغرائهم» بإلغاء التأشيرة على أنه فكرة «تبسيطية وسطحية لا تراعي الكثير من العوامل الحاققة ومن بينها أزمة جماهير كرة القدم غير المعتادة بإسناد مناسبة ذلك الحجم لبلد صغير لا يمتلك تقاليد كبيرة في اللعبة»، على حد تعبير أحد الإعلاميين الرياضيين.

وتخشى قطر أن تعمق مقاطعتها من قبل ثلاث دول من أقرب جيرانها، هي السعودية والإمارات والبحرين، إضافة إلى مصر، من مصاعبها في احتضان كأس العالم القادم.

وتعلم قطر أنها لم تلب أيًا من شروط الدول الأربع لإنهاء مقاطعتها وعلى رأسها قطع علاقاتها بتنظيمات متشددة وإرهابية وتغيير نهجها السياسي المضاد لأمن المنطقة واستقرارها، وتتوقع تبعا لذلك أن تتواصل عزلتها إلى 2022 وما بعدها.

ولم يخل كلام المسؤول القطري من هاجس المقاطعة عندما حرص على مجاملة الكويت مذكرا بجهودها للتوسط في ملف الخلافات القطرية



عذرة أولى تُشهر إلى سقطة قادمة

العفو الدولية تطالب بغداد بالكف عن قمع المحتجين

السلميين»، مشددة على أن «حربة التعبير عن الرأي والتجمع يجب أن تحترم ودون خوف».

وللمرة الأولى، أقرت وزارة الدفاع العراقية، في بيان صباح الاثنين، باستخدام القوة المفرطة ضد مظاهرين في حي الصدر شرقي بغداد، ما أوقع 15 قتيلًا.

باستخدام القوة المفرطة هو خطوة أولى يجب ترجمتها على أرض الواقع من خلال كبح جماح ممارسات قوى الأمن والجيش، والخطوة القادمة هي المحاسبة».

وطالبت أيضا السلطات العراقية بـ «إجراء تحقيق عاجل ومستقل في مقتل وإصابة المئات من المظاهرين

بانهم قطعوا عن العالم الخارجي»، وأضافت «تطالب السلطات بالتوقف الفوري عن الإجراءات غير القانونية والمتمثلة بقطع خدمة الإنترنت، وحجب مواقع التواصل الاجتماعي».

وتابعت «رسلنا إلى الشعب العراقي: نحن هنا نراكم ونسمعكم». كما اعتبرت المنظمة «اعتراف قوات الأمن العراقي

بغداد - دعت منظمة العفو الدولية، الاثنين، السلطات العراقية إلى الكف الفوري عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المظاهرين.

وفي بيان نشرته عبر صفحتها الرسمية بموقع فيسبوك، قالت المنظمة «نراقب التطورات الميدانية في العراق عن كثب. فقد أبلغنا أشخاص كثر